بعضهم كما مثل وهذا الا يحسن قام القوم الا اثعبانا وانما وجب نصبه
لامتناع البدل لاقتضائه فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط
كذا قيل والناصب للمستثنى المتصل هو الا عند ابن مالك ومن تبعه وقيل
ما قبل الا من فعل او شبهه بواسطة الا وقيل غير ذلك واما المنقطع
فالناصب نصب لكن للاسم وخبرها له عند سيبويه ما قبله وكثير
من المتاخرين لما راوا ان الا فيه قبلها بمعنى لكن قالوا انها هي الناصبة
نصب لكن للاسم وخبرها محذوف في الغالب وان كان الكلام تاما غير
موجب بان تقدمه نفي او شبهه جاز في المستثنى متصلا كان او منقطعا
البدل اي بدل البعض عند البصريين فيعرب اعراب ما قبله من رفع ونصب
وجر وجاز فيه النصب على الاستثناء ولكن الارجح في المستثنى المتصل
البدل اي يجعل المستثنى لا من المستثنى منه فيتبعه في اعرابه نحو قوله
تعالى ما فعلوه الا قليل منهم برفع قليل بدلا من الواو في فعلوه بدل
بعض من كل ونحو ما رايت القوم الا زيدا وما مررت بالقوم الا زيد فالا
بما الارجح الاتباع للمشاكلة واذا تعذر الابدال على اللفظ لمانع ابدل على
المحل نحو ما جاءني من احد الا زيد برفع زيد على البدلية من محل احد
وهو الرفع لانه فاعل ولا يجوز جره حملا على اللفظ لان البدل في نية
تكرار العامل فيلزم زيادة من في الاثبات وهي غير جائزة عند الجمهور
والمراد بشبه النفي فيما تقدم النهي نحو ولا يلتفت منكم احد الا امراتك
بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامراتك بدل من احد بدل بعض من كل
والاستفهام نحو ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع
في قراءة الجميع فالضالون بدل بعض من فاعل يقنط المستتر فيه ولم يوت
معه ولا مع ما قبله بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه
تغني عن الضمير فاندفع ما قيل انه لا يصح اعراب ما ذكر بدلا لان بدل
البعض لا بد فيه من ضمير والنصب في المستثنى المتصل عربي جيد
وقد قرئ في السبع قليل من قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا منهم

وفي

وفي امراتك من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك وقيل
بالنصب استثني من اهل الا من احد واستشكل بان ذلك يمنع من الاسراء
بها وقد اسري بها وان كان الاستثناء منقطعا فالحجازيون يوجبون
النصب على الاستثناء نحو ما فيها احد الا حمارا وعليه قراءة السبعة
ما لهم به من علم الا اتباع الظن بنصب اتباع وتميم يرجحونه
اي النصب حيث امكن تسلط العامل على المستثنى ويجيزون الاتباع
للمستثنى منه في اعرابه نحو ما قام القوم الا حمارا بالنصب والا حمار
وبالرفع ونحو ما رايت القوم الا حمارا بالنصب لا غير وما مررت باحد
الا حمارا بالنصب والا حمار بالجر ويقراون الا اتباع الظن بالرفع على انه
بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا لما ليس من الجنس منزلة الجنس ولا
يجوزون ان يقرا بالخفض على الابدال باعتبار اللفظ لما تقدم قريبا واما اذا
لم يمكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فالنصب
واجب عند الجميع وان كان الكلام حينئذ ناقصا وهو الذي لم يذكر
للمستثنى منه يسمى الكلام استثناء مفرغا لان ما قبل الا تفرغ لطلب
ما بعدها فالمستثنى مفرغ له كان اعراب المستثنى الذي بعد الا
على حسب العوامل المقتضية له اذ لا عمل لالا في اللفظ فتعطيه ما
يستحقه لو لم توجد الا من رفع ونصب وخفض وشرطه كون
الكلام غير ايجاب بان يشتمل على نفي او شبهه لتفيد فائدة صحيحة
نحو ما قام الا زيد برفع زيد على الفاعلية وما رايت الا زيدا بنصبه
على المفعولية وما مررت الا بزيد بجره بالباء كما لو لم توجد الا ولا
في ذلك اسم عام محذوف تقديره ما قام الا زيد ما قام احد الا زيد
وكذا الباقي في هذه امثلة النفي اشار اليه بمثال من القران
كقوله تع وما محمد الا رسول ومثال النهي ولا تقولوا على
الله الا الحق فالحق منصوب على المفعولية بتقولوا ولا تجادلوا
اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فجر ما بعد الا بالباء لان ما قبلها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)